



استراتيجية الاتحاد الدولي العالمية بشأن الهجرة ٢٠٢٢ - ٢٠١٨

الحد من مَوَاطِن الضعف وتعزيز القدرة على الصمود

يُعد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أكبر شبكة إنسانية تعتمد على المتطوعين في العالم. وبفضل أعضائنا من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر البالغ عددها ١٩٠ جمعية، نوفر خدماتنا وبرامجنا الإنمائية الطويلة الأجل لفائدة ١٦٠,٧ مليون شخص سنوياً في كل مجتمع محلي، ولصالح ١١٠ مليون شخص آخر بفضل عمليات مواجهة الكوارث وبرامج الانتعاش المبكر. ونقوم بعملنا قبل حدوث الكوارث والطوارئ الصحية وخلالها وبعدها لتلبية احتياجات المستضعفين وتحسين ظروف حياتهم. ونقدم مساعدتنا دون تمييز قائم على أساس الجنسية أو العرق أو النوع الاجتماعي أو المعتقدات الدينية أو الطبقة الاجتماعية أو الآراء السياسية.

وتسترشد خطة عملنا الجماعية *بإستراتيجية العقد ٢٠٢٠ لمواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية الكبرى لهذا العقد*، فنحن ملتزمون بإنقاذ الأرواح وتغيير العقليات.

وتكمن قوتنا في شبكتنا من المتطوعين، وخبرتنا المجتمعية، واستقلالنا وحيادنا. ونسعى إلى الارتقاء بالمعايير الإنسانية بوصفنا شركاء في التنمية، وفي مواجهة الكوارث. ونحاول إقناع صانعي القرارات بالعمل لمصلحة المستضعفين دائماً، ونساهم بذلك في تهيئة ظروف حياة صحية وآمنة للمجتمعات المحلية، وفي تقليل مواطن الضعف، وتعزيز مَقُومَات الصمود، وترويج المواقف السلمية في جميع أنحاء العالم.

© الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر
والهلال الأحمر، جنيف، 2017

استراتيجية الاتحاد الدولي العالمية بشأن الهجرة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
11/2017 A

صندوق البريد: 303
سويسرا 1211/جنيف 19
الهاتف: +41 22 730 4222
الفاكس: +41 22 733 0395
البريد الإلكتروني: secretariat@ifrc.org
الموقع الإلكتروني: www.ifrc.org

صورة الغلاف: تصوير Maija Tammi / الصليب الأحمر الفنلندي

استراتيجية الاتحاد الدولي العالمية بشأن الهجرة ٢٠٢٢ - ٢٠١٨

الحد من مَوَاطِن الضعف وتعزيز القدرة على الصمود



استراتيجية الاتحاد الدولي العالمية بشأن الهجرة ٢٠٢٢ - ٢٠١٨

«عندما تنخرط الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في العمل في مجال الهجرة، فإنها تهدف فرادى وجماعة مع اتحادها الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر - إلى معالجة الاعتبارات الإنسانية المتعلقة بالمهاجرين المحتاجين طوال رحلتهم.»

سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة، ٢٠٠٩

أولاً: سياق الموضوع

ما زيادة الهجرة إلا نتيجة لبعض من أهم التحديات الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. فقد أدت حركات نزوح المهاجرين واللاجئين الكبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية في مناطق مختلفة من العالم، مثل حوض البحر المتوسط وخليج البنغال وبحر أندامان وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي وأمريكا اللاتينية من المثلث الشمالي حتى المكسيك والولايات المتحدة، إلى إبراز مواطن الضعف والمخاطر المحتملة التي تواجه المهاجرين، لا سيما غير النظاميين منهم. وتشمل هذه الحركات عادة مزيجاً من النازحين بسبب الخوف من الاضطهاد أو النزاعات وأعمال العنف أو وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أو الفقر وانعدام الآفاق الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية. ويعبر كثير من الناس الحدود أملاً في البحث عن فرص للعمل، كما يتزايد عدد النازحين بسبب تغير المناخ. فالأسباب التي تدفع الناس إلى الهجرة معقدة، وغالباً ما تكون مزيجاً من هذه العوامل الاجتماعية والثقافية وغيرها.

وللاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر التزام طويل الأجل بالعمل مع المهاجرين ومن أجلهم. وتقدم الجمعيات الوطنية دعماً محدداً لمجموعات مثل اللاجئين وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين، ضمن آخرين، وتوفر خدمات منقذة للحياة من أجل أشد الفئات استضعافاً، وتناصر من أجل تلبية احتياجات المهاجرين والدفاع عن حقوقهم، وتعزيز حصولهم على الدعم الأطول أجلاً. كما تؤدي الجمعيات الوطنية دوراً حاسماً في إعادة الروابط العائلية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بما في ذلك لم شمل العائلات حيثما أمكن.

استراتيجية للمستقبل

وتحدد هذه الاستراتيجية نقاط قوة الجمعيات الوطنية وأمانة اتحادها الدولي (المشار إليه فيما يلي بالاتحاد الدولي)، وكذلك الهدف المشترك بشأن الهجرة، وتضع الأهداف والخطوات التي يجب تحقيقها خلال إطار زمني يمتد لخمس سنوات من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢.

وللاتحاد الدولي حضور عالمي ودور مساعد وتركيز على أشد الفئات استضعافاً، ما يعني أنه ينفرد بوضع يسمح له تدارك المعاناة والتلطيف منها من خلال العمل الإنساني والمساعدة على دعم حقوق جميع المهاجرين وصون كرامتهم ومساعدتهم على الاندماج في المجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

واستناداً إلى أنشطة الجمعيات الوطنية في ١٩٠ بلداً وعدد المتطوعين فيها المقدر بنحو ١٣ مليون متطوع، فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تعزيز الدعم الذي يقدمه الاتحاد الدولي إلى المهاجرين في مختلف مراحل رحلاتهم. وهو يربط بين عمل الاتحاد الدولي في مجال المساعدة والحماية والدعوة من أجل الحد من ضعف المهاجرين، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين، ومن أجل تعزيز قدرتهم على الصمود.

وتقر هذه الاستراتيجية بالتباينات الإقليمية والوطنية، وهي محددة بما يكفي لتمكين الاتحاد الدولي من تحقيق المزيد من التأثير فيما يتعلق بدعم المهاجرين. كما أنها واسعة النطاق بما يكفي لاستيعاب مختلف القضايا والسياقات وقدرات الجمعيات الوطنية. والهجرة محل تعاون وتنسيق وثيقين بين مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتعتبر هذه الاستراتيجية نقطة انطلاق نحو صياغة استراتيجية للحركة بشأن الهجرة في المستقبل تشمل عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على نحو أكثر اكتمالاً.

ملاحظة بشأن المصطلحات

تركز هذه الاستراتيجية على المهاجرين الذين عبروا الحدود الدولية. بينما تعرف سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة لعام ٢٠٠٩ المهاجرين بأنهم الأشخاص الذين يغادرون أو يفرون من محل إقامتهم الاعتيادي للانتقال إلى أماكن جديدة - عادة ما تكون في الخارج - بحثاً عن فرص أو آفاق أفضل أو أكثر أمناً. ويشمل ذلك العمال المهاجرين، والمهاجرين عديمي الجنسية، والمهاجرين غير النظاميين في عرف السلطات العامة، فضلاً عن اللاجئين وطالبي اللجوء. وقد يكون النهج الاستراتيجي الموصوف هنا ذا صلة أيضاً ببعض الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد الدولي لدعم النازحين داخل بلدانهم.^٢

وفيما يلي المصطلحات المستخدمة في سياق هذه الوثيقة:

- يشير مصطلح الاتحاد الدولي إلى العمل الجماعي الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية وأمانتها؛
- وتشير الجمعيات الوطنية أو الجمعية الوطنية بشكل حصري إلى العمل الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية؛
- أما أمانة الاتحاد الدولي فتشير حصرياً إلى أمانة الاتحاد الدولي في جنيف، فضلاً عن مكاتبها الإقليمية ومكاتب الاتصال التابعة لها؛
- كما تشير المكاتب الإقليمية إلى المكاتب الإقليمية التابعة للاتحاد الدولي؛
- وتشير مكاتب الاتصال إلى مكاتب الاتحاد الدولي في كل من أديس أبابا وبروكسل ونيويورك؛
- وتشير الحركة إلى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تتألف من أمانة الاتحاد الدولي وجمعياتها الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

^٢ لقد اعتمدت أيضاً سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي في عام ٢٠٠٩ من أجل تحديد نهج الحركة بشأن معالجة التشرد الداخلي. وهي تعترف بالتمييز بين التشرد الداخلي والهجرة مع الاعتراف بالصلات المحتملة بين هاتين الظاهرتين في بعض الحالات.

ثانياً: الماضي قُدماً: خلاصة

تحدد استراتيجية الاتحاد الدولي العالمية بشأن الهجرة اتجاهاً للجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي حتى نهاية عام ٢٠٢٢. ويعكس عنوانها - الحد من مواطن الضعف وتعزيز القدرة على الصمود - أنها لا تدور فقط حول تلبية الاحتياجات الإنسانية وتخفيف المخاطر، وإنما تعزز أيضاً من قدرة المهاجرين على الصمود من خلال دمج برامج المساعدة والحماية والمناصرة. وتشكل الأولويات الخمس التالية أساس الاستراتيجية على مدى السنوات الخمس المقبلة:

١- تعزيز وتنسيق عمل الاتحاد الدولي في مجال الهجرة من خلال معالجة مواطن الضعف لدى المهاجرين وتلبية احتياجاتهم من منطلق استراتيجي.

- إجراء ٧٥٪ من الجمعيات الوطنية عمليات تقييم للاحتياجات وقيامها بدمج الهجرة في خططها الاستراتيجية؛

- حرص الجمعيات الوطنية على تمكين المهاجرين من الحصول على خدماتها و/أو توسيع نطاق تقديم خدماتها في المناطق والمجالات الرئيسية، مع استهداف المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة المستضعفة، وضمان احتواء المهاجرين غير النظاميين؛

- دراسة الجمعيات الوطنية لنقاط القوة الأساسية للحركة فيما يتعلق ببرامج الهجرة ضمن سياقها - الغذاء والمأوى والمواد غير الغذائية والصحة والمعلومات وخدمات الإحالة وإعادة الروابط العائلية - والقدرة على توفير هذه الخدمات، مع أخذ احتياجات المهاجرين وقدرة الجمعية الوطنية في الاعتبار.

٢- تعزيز عمل الاتحاد الدولي على طول مسارات الهجرة من أجل تلبية احتياجات المهاجرين والحد من المخاطر التي يواجهونها، وذلك من خلال توفير المساعدة والحماية والاضطلاع بأنشطة المناصرة.

- لقد طُوِّرت قدرات الجمعيات الوطنية، لا سيما على مستوى الفروع، لكي تتمكن من تقييم احتياجات المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة في المواقع الرئيسية على طول مسارات الهجرة.

٣- زيادة التركيز على أشد الفئات ضعفاً وتهميشاً، وضمان تمكين المهاجرين بكافة فئاتهم من الحصول على الخدمات القائمة وكسب رضاهم عنها، ووضع برامج مخصصة عند الاقتضاء.

٤- زيادة تأثير الأنشطة في مجال المناصرة والدبلوماسية الإنسانية مع الحكومات، لا سيما من خلال الاستخدام الاستراتيجي للدور الإنساني للجمعيات الوطنية كجهة مساعدة للسلطات العامة.

٥- تعزيز إقامة الشراكات داخل الحركة، وكذلك مع الأطراف المعنية الخارجية.

السياسات والالتزامات العالمية: التزام بعيد العهد تجاه المهاجرين

- ٢٠٠٢: يدعو ميثاق برلين، المعتمد في مؤتمر برلين في شهر أبريل عام ٢٠٠٢، الجمعيات الوطنية «إلى اتخاذ إجراءات فورية ومستدامة لمعالجة مواطن الضعف البشرية الناشئة عن جميع أشكال حركات نزوح السكان، بغض النظر عن وضعهم القانوني»؛
- ٢٠٠٦: سياسة الاتحاد الدولي بشأن اللاجئين وغيرهم من المشردين؛
- ٢٠٠٧: القرار ٥ بشأن الهجرة الدولية، الذي اعتمدته مجلس المندوبين؛
- ٢٠٠٩: سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة التي توسع نطاق السياسة التي أصدرها الاتحاد الدولي بشأن اللاجئين وغيرهم من النازحين وتحل محلها، وتقترح ١٠ مبادئ للاتحاد الدولي في العمل مع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني؛
- ٢٠١١: التزام الدول وجميع مكونات الحركة بالقرار ٣ بشأن «الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين، والكرامة، واحترام التنوع، والاندماج الاجتماعي» الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
- ٢٠١٥: بيان الحركة بشأن الهجرة: «ضمان القيام بعمل جماعي لحماية المهاجرين وتلبية احتياجاتهم والتصدي لتعرضهم للأذى»، الذي اعتمدته مجلس المندوبين.

ثالثاً: مَنْ نحن

التزاماتنا بالعمل مع المهاجرين

عُرفت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتزامها طويل الأمد بالعمل مع الحكومات والفئات السكانية المضيفة ومجتمعات المهاجرين من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة^٣. وقد صيغ هذا الالتزام رسمياً في سياسة الهجرة التي أصدرها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام ٢٠٠٩، كما أشارت إليه الدول في القرار (٣) الذي اعتمدته المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام ٢٠١١.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة لا تشجع على الهجرة كما أنها لا تُثني عنها. فنهجنا إنساني بحت، يلتزم بمبادئنا الأساسية، ونضطلع بعملنا من منطلق احتياجات المهاجرين ومواطنيهم، بغض النظر عن وضعهم القانوني. كما نسعى إلى ضمان احترام حقوق المهاجرين بموجب القانون الدولي والقوانين المحلية، بما في ذلك الحماية الخاصة التي تمنح لفئات معينة من الناس، مثل اللاجئين وطالبي اللجوء.

وترد إشارة إلى الهجرة في الهدف الاستراتيجي الثالث الوارد في استراتيجية العقد ٢٠٢٠ للاتحاد الدولي «تعزيز الاندماج الاجتماعي، وثقافة للسلام ونبذ العنف». كما صادقت الجمعية العامة للاتحاد الدولي، في شهر ديسمبر ٢٠١٥، على خطة وميزانية الاتحاد الدولي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تحدد الهجرة كأحد مجالاتها الاستراتيجية الثمانية «مجالات التركيز» التي يقدم لها الاتحاد الدولي دعمه على مستوى البرامج.

المبادئ العشرة لسياسة

الاتحاد الدولي بشأن الهجرة

- ١ - التركيز على حاجات المهاجرين ومواطنيهم؛
- ٢ - إشراك المهاجرين في وضع البرامج الإنسانية؛
- ٣ - دعم تطلعات المهاجرين؛
- ٤ - الاعتراف بحقوق المهاجرين؛
- ٥ - الربط بين المساعدة والحماية والمناصرة الإنسانية للمهاجرين؛
- ٦ - إقامة شراكات من أجل المهاجرين؛
- ٧ - العمل على امتداد مسارات الهجرة؛
- ٨ - مساعدة المهاجرين عند العودة؛
- ٩ - التصدي لظاهرة نزوح السكان؛
- ١٠ - التخفيف من ضغوط الهجرة على المجتمعات الأصلية.

^٣ تتجسد رسالة الاتحاد الدولي الإنسانية بشكلها الواسع في دستور الاتحاد الدولي والنظام الأساسي للحركة. فالهدف العام للاتحاد الدولي، على سبيل المثال، هو «التأثير في جميع أشكال الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية وتشجيعها وتسهيلها والنهوض بها على الدوام لوقاية الإنسان من أسباب المعاناة وتخفيف آلامه إسهاماً في الحفاظ على كرامة الإنسان والسلام وتعزيزهما في العالم». (المادة ٤ من دستور الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ويرجى الاطلاع أيضاً على الفقرة ٣ من المادة ٦ من النظام الأساسي للحركة).

رابعاً: موقفنا من الهجرة

إن قوتنا تكمن في تنوع عملنا. فالاتحاد الدولي شبكة عالمية تضم ١٩٠ جمعية وطنية وتوفر أمانتها استجابات ثلاثم السياقات المحلية وتقوم على أساس احتياجات المهاجرين في المراحل المختلفة من رحلاتهم.

مواطن القوة في برامجنا

تقدم الجمعيات الوطنية الدعم للمهاجرين بطرق عديدة. فهناك العديد من الأنشطة المصممة خصيصاً لحالات الطوارئ، بما في ذلك حركات نزوح السكان الكبيرة، وهناك أيضاً العديد من البرامج الأخرى التي تهدف إلى تلبية احتياجات المهاجرين الأطول أجلاً لدى وصولهم إلى وجهتهم أو خلال مرحلة العبور أو عند عودتهم. ونسعى في برامجنا إلى تدارك وقوع الناس فريسة لحالات الاستغلال والإيذاء، أو مساعدتهم وحمايتهم إذا كانوا قد وقعوا بالفعل فريسة لذلك. كما أن برامجنا تهدف إلى مساعدة أشد الناس استضعافاً وحمايتهم، سواء كانوا في مرحلة العبور أو وصلوا حديثاً إلى بلد ما أو في طور التكيف مع مجتمع جديد أو عائدين إلى موطنهم. وقد استفاد العديد من المهاجرين من الخدمات التي تقدمها الجمعيات الوطنية في أكثر من بلد. وهناك بعض نقاط القوة الأساسية التي تظهر باستمرار ضمن مجموعة واسعة من الأنشطة التي نقدمها من أجل دعم المهاجرين (وهي ملخصة بإيجاز في الشكل ١):

- **المساعدة الإنسانية:** تقدم الجمعيات الوطنية المساعدة الإنسانية للمهاجرين من أجل تلبية أشد احتياجاتهم إلحاحاً. وبالرغم من تباين الأنشطة، فإنها غالباً ما تشمل مواد أساسية مثل الغذاء ومستلزمات النظافة والملابس والمأوى ولوازم الإعاقة في حالات الطوارئ، والمزيد من الدعم الموجه مثل توفير معلومات من أجل فئات مستضعفة محددة. وسواء كان العمل في مخيمات اللاجئين في شرق أفريقيا أو مع العائدين في الأمريكتين أو مع الذين يصلون حديثاً إلى أوروبا، فإن الجمعيات الوطنية الموجودة في هذه المجتمعات سرعان ما تهب لتلبية الاحتياجات المحددة لفئات المهاجرين في مختلف البلدان؛

- **الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك الإسعافات الأولية والدعم النفسي الاجتماعي:** تمثل الصحة أولوية هامة للمهاجرين. وفي حين يتمتع معظم المهاجرين بحالة بدنية جيدة، فإن رحلات الهجرة قد تنطوي على التعرض لأعمال عنف أو حوادث أو إصابة بأمراض. وقد تتفاقم ظروف كانت قائمة قبل الرحلة؛ أو قد يحتاج المهاجرون إلى الحصول على خدمات مثل الرعاية الصحية الإنجابية. وقد يتعذر على العديد من المهاجرين الحصول على الخدمات من النظم الصحية الوطنية. لذا، فإن الجمعيات الوطنية توفر المساعدة الطبية للمهاجرين، مع خدمات في مجالات مختلفة، انطلاقاً من الصحة المجتمعية والتدريب على الإسعافات الأولية إلى مساعدة المهاجرين من المعوقين ومعالجة المهاجرين الذين يعانون من صدمات نتيجة للتعذيب. ويمكن أن

نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال الهجرة

يضطلع الاتحاد الدولي مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) بالعمل في مجال الهجرة في سياقات عديدة. فمجالات العمل الرئيسية للجنة الدولية – التي غالباً ما تكون في مناطق النزاعات المسلحة أو غيرها من حالات العنف – تشمل ما يلي:

حماية المهاجرين: حيث تسعى اللجنة الدولية إلى ضمان وفاء الدول بالتزاماتها بحماية الأرواح وصون الكرامة وتلطيف معاناة المهاجرين الضعفاء من خلال حوار سري مع السلطات؛ والتوعية بالقوانين السارية، والتوعية كذلك بمواطن الضعف المرتبطة بالهجرة.

أنشطة لصالح المهاجرين المحتجزين: تساعد اللجنة الدولية على ضمان خضوع المهاجرين المحتجزين في أماكن احتجاز مخصصة أو أماكن احتجاز لأسباب جنائية، للإجراءات القانونية الواجبة، ومعاملتهم معاملة إنسانية، واحتجازهم في ظروف تصون كرامتهم.

إعادة الروابط العائلية وتحديد مصير المهاجرين المفقودين: وضعت الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة

يكون توفير المساعدة الطبية والدعم النفسي الاجتماعي نقطة انطلاق رئيسية للعمل مع المهاجرين، لا سيما غير النظاميين منهم؛

- **إعادة الروابط العائلية:** إن فقدان الاتصال مع العائلة نتيجة شائعة من نتائج الهجرة، سواء وقع انفصال بين الناس أثناء الرحلة أو فقد الاتصال مع الموجودين في الوطن. وقد يُحد المرض أو الإصابة أو نقص الموارد أو الاحتجاز من حصول المهاجرين على وسائل الاتصال. وفي هذا الصدد، فإن الشبكة المعنية بالروابط الأسرية، التي تتألف من اللجنة الدولية للصليب الأحمر و١٩٠ جمعية وطنية، تعمل على تدرك اختفاء الناس أو انفصالهم عن أفراد أسرهم، كما تعمل على إعادة الاتصالات بين أفراد الأسرة والحفاظ عليها. وتلك خدمة فريدة وذات أهمية بالغة للمهاجرين، وتشمل أنشطة تتراوح بين المساعدة على تفادي انفصال العائلات على طول مسارات الهجرة مع تزويد المهاجرين بفرص الاتصال؛ وتسجيل الأطفال غير المصحوبين بذويهم؛ وتتبع أفراد الأسر المنفصلين، ودعم أو لم شمل الأسر. وتفيد الجمعيات الوطنية التي تعمل مع مهاجرين بأن الاتصال الأوّلي لإعادة الروابط العائلية قد يَمَكِّن المهاجرين من إثارة قضايا أو مخاوف أخرى وتسهيل إحالتهم من ثم إلى خدمات أخرى.

للجنة الدولية بالتعاون مع الجمعيات الوطنية شبكة إعادة الروابط العائلية التي تساعد على وقاية الناس من الاختفاء أو الانفصال، كما تعمل على استعادة الاتصال بين أفراد الأسرة والحفاظ عليه قدر الإمكان. كما أنها تحاول العمل على تحديد مصير ومكان الأشخاص المفقودين.

الدعم في مجال الطب الشرعي: تقدم اللجنة الدولية أيضاً الدعم في مجال الطب الشرعي الإنساني وتروج أفضل الممارسات والمعايير من أجل التعامل مع الرفات البشرية بطريقة لائقة وكرامة؛ ويجري توثيق حالات الوفاة وتحديد هوية المتوفى إن أمكن؛ وإعادة الرفات البشرية إلى الوطن أو إجراء مراسم الدفن المناسبة؛ وإخطار أسر المتوفين مع إصدار شهادات الوفاة الرسمية.

المساعدة: يمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر توفير الإغاثة المباشرة للمهاجرين أو مساعدتهم على الحصول على الخدمات التي تقدمها الجمعيات الوطنية أو آخرون.



TURKISH REDCRESCENT



TÜRK KIZILAYI

1868

الشكل ١: عينة من برامج الاتحاد الدولي المتعلقة برحلات الهجرة

المساعدة والاحتواء الاجتماعي	الحماية	المناصرة والاتصال والتوعية
- توفير حلول المأوى (مثل الملاجئ الجماعية، والمساعدة على تسديد الإيجارات، والإعاشة في حالات الطوارئ) - مراكز الاستقبال - المواد الغذائية وغير الغذائية - البرامج الصحية، بما في ذلك برامج الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي - التدريب اللغوي والتأقلم الثقافي - الحصول على فرص للعمل والتعليم - استقبال ودمج اللاجئين المعاد توطينهم - إنشاء «مواقع آمنة» - خدمات البحث والإنقاذ	- إعادة الروابط العائلية - لم شمل الأسرة - تقديم خدمات المشورة والتوجيه والإحالة والمساعدة القانونية - دعم ما قبل المغادرة للعائدين في ظل ظروف معينة - تلبية احتياجات المهاجرين المحتجزين	- أنشطة الاتصال والتوعية الرامية إلى مكافحة التمييز وتعزيز التعايش السلمي والاحتواء الاجتماعي للمهاجرين - المناصرة من أجل ضمان طرق آمنة وقانونية للمهاجرين - المناصرة لضمان حصول المهاجرين على الخدمات - تذكير السلطات بالتزاماتها تجاه المهاجرين
- توفير حلول المأوى (مثل الملاجئ الجماعية، والمساعدة على تسديد الإيجارات، والإعاشة في حالات الطوارئ) - المواد الغذائية وغير الغذائية - البرامج الصحية، بما في ذلك برامج الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي - المشاركة والمساءلة المجتمعية - إدارة وتنسيق شؤون المخيمات - إنشاء «مواقع آمنة» - العمل في أول نقاط الاستقبال ومراكز الاستقبال - إعادة توطين اللاجئين	- إعادة الروابط العائلية - تقديم خدمات المشورة والتوجيه والإحالة والمساعدة القانونية - تقديم الدعم لضحايا الاتجار والرق - تلبية احتياجات المهاجرين المحتجزين	- أنشطة الاتصال والتوعية الرامية إلى مكافحة التمييز وتعزيز التعايش السلمي والاحتواء الاجتماعي للمهاجرين - أنشطة التوعية بشأن الرحلات التي لا يزال يتعين مواصلة - تذكير السلطات بالتزاماتها تجاه المهاجرين - المناصرة من أجل الحصول على الخدمات - توفير المعلومات للمهاجرين بشأن خيارات الهجرة القانونية
- البرامج المعنية بتعزيز القدرة على الصمود - دورات التدريب المهني وتعزيز سبل كسب الرزق والأنشطة المدرة للدخل - مساعدة العائدين على إعادة الاندماج، بما في ذلك تقديم الدعم الصحي والنفسي الاجتماعي - مساعدة أسر المهاجرين المفقودين	- توفير المعلومات للمهاجرين (إحاطات ما قبل المغادرة) - إعادة الروابط العائلية - تلبية احتياجات المهاجرين المحتجزين	- أنشطة الاتصال والتوعية التي تهدف إلى توفير المعلومات للمهاجرين المحتملين للحد من المخاطر المحتملة خلال الرحلة أو عند المقصد - تذكير السلطات بالتزاماتها تجاه المهاجرين



Diana Coulter/IFRC

الاستفادة من نقاط قوتنا

للحركة نهج فريد إزاء الهجرة. فولائتنا الإنسانية الواسعة والتزامنا طويل الأجل بالعمل مع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني يعني أن تركيزنا ينصب على الحاجة ومواطن الضعف، والعمل مع الأشخاص الذين قد لا تغطيهم الولايات التنظيمية للجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل في مجال الهجرة بسبب الثغرات الموجودة بين مختلف هذه الأنظمة. فوجود جمعيات وطنية معروفة وتحظى بالثقة في كل بلد تقريباً من بلاد العالم يعني أننا نستطيع التعرف بسهولة على المهاجرين، مما يسمح لنا بمساعدتهم في جميع مراحل رحلاتهم. كما أن الوضع الفريد للجمعيات الوطنية كجهات إنسانية معارضة للسلطات العامة يتيح لنا فرصاً للحوار مع الحكومات من أجل تقديم الدعم لضمان تلبية احتياجات المهاجرين وضمان حقوقهم وصون كرامتهم. وبفضل عملنا التطوعي، نشكل جزءاً لا يتجزأ من مجتمعاتنا. ما يعني أنه بوسعنا العمل على تعزيز الاندماج الاجتماعي ومكافحة التمييز.



وبينما يظل عملنا في مجال الهجرة قائماً على الاحتياجات، ومكيفاً للسياق الوطني ومعتمداً على قدرة الجمعية الوطنية، فمن الممكن تعزيز حجم ما نستطيع تقديمه للمهاجرين من خدمات مع الحفاظ على اتساقها وجودتها، لا سيما وأن المهاجرين قد يلتقون بعدة جمعيات وطنية خلال رحلاتهم. فالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين يتطلب منا دمج قضايا الهجرة في عملنا الجاري، فضلاً عن وضع برامج تستهدف المهاجرين عند الاقتضاء. وتقتضي مبادئنا الأساسية أن نظل محايدين ومتجردين من أي دوافع سياسية أو غيرها، ولكن الحساسيات السياسية تسببت، في بعض السياقات، في التحفظ إزاء استخدام الدبلوماسية الإنسانية من أجل إحداث تغيير في حياة المهاجرين أو العمل مع المهاجرين غير النظاميين. وهناك المزيد مما يمكن القيام به من أجل دمج حماية المهاجرين في برامجنا مع مراعاة الاعتبارات الأطول أجلاً في عملنا الإنساني؛ وكلاهما أمران حاسمان للعمل في مجال الهجرة.

والاتحاد الدولي طرف فاعل كبير ومعروف في مجال العمل الإنساني، بيد أن عمله في مجال الهجرة لا يحظى بالقدر اللازم من الاعتراف. وهو أكثر قدرة من بعض المنظمات على اجتذاب التمويل اللازم لعمله مع المهاجرين، ولكن كثيراً ما يُوجّه هذا التمويل نحو الأنشطة الطارئة أو قصيرة الأجل. فتمويل العمل المتعلق بالهجرة يمكن أن يخضع للتسييس إلى حد كبير، بما في ذلك ربطه بإدارة الهجرة. وبينما نعمل على تعزيز عملنا بشأن الهجرة، يجب أن تظل أنشطتنا قائمة على الاحتياجات فقط، ورفض التمويل الذي يتعارض - أو يخلق تصوراً بأنه يتعارض - مع مبادئنا الأساسية. ويساعد استقرار التمويل وتنوعه على دعم اتباع نهج أطول أجلاً وأكثر استراتيجية من أجل عملنا في مجال الهجرة. إن ميزتنا هي اندماجنا في المجتمع ودورنا كجهة مساعدة، إلا أنهما يمكن أن يشكلوا أيضاً مشكلة للجمعيات الوطنية التي تحاول تجنب التأثير، على سبيل المثال، بالمواقف المجتمعية السلبية إزاء الهجرة. كما أن سهولة اتصال الجمعيات الوطنية بالحكومة بفضل دورها كجهة مساعدة يمكن أن ينطوي على تبعات على قدرة الجمعيات الوطنية على الحفاظ على استقلالها.

ويتطلب العمل على طول مسارات الهجرة وعبر الحدود وغالباً مع سكان متنقلين، اتباع طرق عمل أكثر اتساقاً وإقامة المزيد من الشراكات داخل الحركة وخارجها. فديناميات العمل عبر الحدود والقضايا الإقليمية يمكن أن تعرقل تنسيق العمل في إطار الاتحاد الدولي بيد أن وجود هدف إنساني مشترك من شأنه أن يسمح بتحسين الحوار بين الأقران والتحليل والاستجابة، بما في ذلك العمل من خلال شبكات الاتحاد الدولي الإقليمية التي يمكن تعزيزها بقدر أكبر. وتجدر الإشارة إلى التعاون الوثيق في مجال الهجرة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي، لا سيما في مجالات مثل الاحتجاز وإعادة الروابط العائلية، حيث تضطلع اللجنة الدولية بدور قيادي. وينبغي للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون أن تجعل من نقاط قوة الحركة ككل وولاياتها التكميلية سبيلاً للحد من مواطن الضعف لدى المهاجرين. ومن شأن الشراكات الخارجية الأكثر فعالية الموجودة خارج إطار الحركة أن تفسح المجال للعمل الفعّال. فمن الممكن تقاسم التحليل والتجارب؛ وتعميق مشاركتنا وأنشطتنا مع الحكومات في مجال المناصرة؛ وتعزيز الحوار الاستراتيجي وإقامة الشراكات في مجال البرامج مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الهجرة من أجل زيادة تأثيرنا ونطاق تغطيتنا. كما يجب أن تكون الشراكة أكثر من مجرد علاقة تمويلية. ويجب علينا أن نصيغ رؤية جديدة للشراكة الاستراتيجية المجدية، وأن نعمل على أن تكمل مهارات شركائنا مهارتنا، وأنهم يشاطروننا قيمنا ويحترمون مبادئنا الأساسية، وكذلك أن نضمن مشاركة المهاجرين بفعالية والاستماع إلى آرائهم.

خامساً: نهجنا

الحماية وعدم الإضرار

كما هو مبين في سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة، يجب أن تكون المساعدة المقدمة إلى المهاجرين مصحوبة بجهود لتوفير الحماية من الإيذاء والاستغلال والحرمان من الحقوق. وتشمل الحماية «... جميع الأنشطة الرامية إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقاً لنص وروح القوانين ذات الصلة، أي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين». فالحماية مسؤولية تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق السلطات التي يجب أن تدافع عن حقوق جميع الأفراد الخاضعين لولايتها. ونتيجة للمشاكل التي يواجهها المهاجرون في كثير من الأحيان في ممارسة حقوقهم، فقد شدد كل من سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة والقرار (٣) الصادر عن المؤتمر الدولي عام ٢٠١١ على أهمية حماية المهاجرين.

وتشارك الجمعيات الوطنية في مجموعة من الأنشطة لتعزيز حماية المهاجرين، بما في ذلك في مجال احتجاز المهاجرين، وإعادة الروابط العائلية، والعمل مع الناجين من الاتجار والرق، والاحتواء الاجتماعي، وتقديم الدعم القانوني، وأنشطة الإعلام والمناصرة. والكثير من تلك البرامج ما هو متخصص ويتطلب مستويات عالية من الخبرة والتجربة. وتوفر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي لها ولاية خاصة في مجال الحماية، إطار عمل للجمعيات الوطنية العاملة في مجال إعادة الروابط العائلية والاحتجاز، كما توفر القيادة والدعم المباشر عند الطلب.

وبالإضافة إلى البرامج المكرسة للحماية، من المهم أن يجري دمج أنشطة الحماية ضمن جميع أنشطة العمل مع المهاجرين مع التوافق مع مبدأ «عدم الإضرار». ويتطلب ذلك، على أقل تقدير، ألا تتسبب الأنشطة الإنسانية في زيادة مستوى المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون جراء ضرر نتج عن اتخاذ إجراء أو إحجام عن اتخاذ إجراء. كما ينبغي للاتحاد الدولي أن يتبع نهجاً يركز على الحماية من خلال السعي إلى فهم المخاطر التي تواجهها المجموعات المختلفة والتصدي لها، بما في ذلك المهاجرون غير النظاميين والنساء والأشخاص المعوقين والأطفال، لا سيما القصر غير المصحوبين بذويهم. وتضطلع بعض الجمعيات الوطنية بأنشطة ممتازة في مجال الحماية المتخصصة أو في مجال دمج أنشطة الحماية ضمن أنشطتها. ومع ذلك، يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام بتعزيز حماية المهاجرين من أجل زيادة نطاق وأهمية وجودة عمل الاتحاد الدولي مع المهاجرين. كما تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على زيادة جهودها الرامية إلى دعم الجمعيات الوطنية في مجال الحماية. وهذا تطورٌ مرحّب به وأمرٌ ذو أهمية لأنشطة الهجرة.

أنشطة المناصرة والدبلوماسية الإنسانية

غالباً ما تكون الجمعيات الوطنية في وضع متميز يؤهلها للقيام بالمناصرة باسم المهاجرين بالنظر إلى دورها ككيان إنساني مساعد للسلطات العامة. وتمثل المناصرة والاتصالات والدبلوماسية الإنسانية أدوات أساسية لضمان حصول المهاجرين على الحماية التي يستحقونها بموجب القانون الدولي والقانون المحلي، بما في ذلك الحماية الخاصة الممنوحة لفئات معينة من الناس مثل اللاجئين وطالبي اللجوء. وهذه الأدوات لها أهميتها في مجال التوعية بالاحتياجات الإنسانية للمهاجرين ومواطنيهم والكرامة للمهاجرين في جميع المواقع على مسار رحلاتهم بغض النظر عن وضعهم القانوني. ويشمل ذلك مناصرة سياسات دعم الاحتواء الاجتماعي وعدم التمييز.

وتطبق هذه الاستراتيجية إطار الاتحاد الدولي لسنة ٢٠١٦ بشأن الاتصال والمناصرة في مجال الهجرة وتدمجه. إذ أنها تُنشئ منبراً لتعزيز المشاركة في النقاش حول الاستراتيجية والسياسة من أجل دعم الدبلوماسية الإنسانية لكي تكون أكثر تأثيراً على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وهي تقترح مناصرة أكثر اعتماداً على الأدلة وأكثر ميلاً للعمل الجماعي، مستمدة من الحضور الذي تنفرد به الجمعيات الوطنية على مستوى المجتمعات المحلية على طول مسارات الهجرة، فضلاً عن وضعها المتميز بصفتها كيانات إنسانية مساعدة للسلطات العامة. وهي تقرّ بأن المناصرة أمرٌ حساس، كما تحت على زيادة الدعم المقدم للجمعيات الوطنية بحيث يمكنها الاضطلاع بالمناصرة بشكل مناسب، وبما يتماشى مع المبادئ الأساسية ومصلحة المهاجرين. وهي تسلط الضوء على أهمية اتباع نهج منسق ومتناسك للحركة فيما يتعلق بالمشاركة الخارجية والدبلوماسية الإنسانية، حيثما كان ذلك ممكناً.

المبادئ الأساسية والهجرة

أصبحت الهجرة مثار جدل متزايد اجتماعياً وسياسياً. وفي مثل هذا المناخ يتزايد احتمال تسييس العمل الإنساني في مجال دعم المهاجرين، أو خلق انطباع بأنه ميسّر. وأفضل طريقة للاتحاد الدولي ليدبر بها هذه المخاطر هي إثبات أن عمله الإنساني يقوم على احتياجات المهاجرين، وأنه متجذر في المبادئ السبعة الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.^٥

- إن مبدأي الإنسانية وعدم التحيز يمليان علينا إبقاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو سبب هجرتهم. ولهذا السبب، فإن هذه الاستراتيجية تحت على التركيز على المهاجرين غير النظاميين الذين غالباً ما يكونون من بين أشد الفئات استضعافاً، ولكن قد يصعب الوصول إليهم حيث يعيشون في الخفاء بسبب افتقارهم إلى وضع قانوني. إلا أن هذين المبدئين يتطلبان منا كذلك عدم منح المهاجرين امتيازات على حساب أعضاء المجتمعات المحلية المضيفة الذين قد تكون لديهم احتياجات أكبر أو على نفس القدر من الإلحاح؛

تطبيق المبادئ الأساسية

من حق الدول أن تنظم وجود المهاجرين على أراضيها. ولكن في جميع الحالات، يجب على الحكومات أن تمثل لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية^٦ وسوف تذكر الحركة الدول، عند الضرورة، بضمان الوفاء بهذه الالتزامات.

وتجدر الإشارة إلى مدى تعقيد إشراك الاتحاد الدولي في العمليات المتعلقة بالمهاجرين العائدين. فسياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة الصادرة عام ٢٠٠٩ تشير إلى أنه ينبغي للجمعيات الوطنية تجنب المشاركة في عمليات الترحيل تفادياً لاحتمال النظر إليها باعتبارها تدعم إجراء قسرياً، وأنه يمكن تقديم المساعدة الإنسانية في ظل ظروف محددة بدقة في البرامج. وتشير أحدث الإرشادات الصادرة عن الاتحاد الدولي^٧ واللجنة الدولية للصليب الأحمر^٨ إلى أنه ينبغي للجمعيات الوطنية الإحجام عن تقديم المساعدة أثناء الترحيل تفادياً لاحتمال ربطها بالأعمال القسرية. فقد يتعرض المهاجرون الذين يعودون إلى بلدانهم لزيادة مواطن ضعفهم، وبالتالي فقد تقرر جمعيات وطنية تقديم الدعم قبل مغادرتهم أو لإعادة ادماجهم. ومع ذلك، فإن مذكرة الاتحاد الدولي التوجيهية وإرشادات اللجنة الدولية للصليب الأحمر تبرزان أهمية النظر في مخاطر ربط عملها بعمليات العودة، بما في ذلك مخاطر إضفاء الشرعية الإنسانية عن غير قصد على عملية قد تكون ذات عواقب إنسانية وخيمة، ومخاطرة فقدان المصداقية والثقة سواء مع المهاجرين أو المجتمعات المحلية المضيفة. وبالتالي، ينبغي أن يقوم أي دعم على أساس المبادئ الأساسية، وبشكل خاص: الإنسانية والحياد والاستقلال وعدم التحيز؛ مع إيلاء أهمية خاصة للمساعدة على إعادة الإدماج حيث سيصبح العائدون جزءاً من السكان المحليين من جديد.

٥ متاح عبر الرابط:

<http://www.ifrc.org/who-we-are/vision-and-mission/the-seven-fundamental-principles/>

٦ يحظر مبدأ عدم الإعادة القسرية نقل الأشخاص من سلطة إلى أخرى عند وجود أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنهم سيتعرضون لخطر انتهاك بعض الحقوق الأساسية، ومنها على وجه التحديد التعرض للاضطهاد أو التعذيب أو المعاملة الوحشية أو القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحرمان التعسفي من الحياة. ويلزم النظر في أسباب أخرى اعتماداً على المواثيق العالمية أو الإقليمية السارية.

٧ مذكرة الاتحاد الدولي التوجيهية «إجراءات مساعدة المهاجرين العائدين»، وهي متاحة عبر الرابط: http://www.ifrc.org/PageFiles/89397/new-docs/Advisory%20Note%20Return_AR.pdf

٨ وجهات نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن مشاركة الحركة في الأنشطة المتعلقة بالعودة (٢٠١٦)، وموقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن مشاركة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في طرد السلطات العامة للمهاجرين (٢٠١٠).

• أما حيادنا، فيسمح لنا بالمناصرة بشأن القضايا الإنسانية باسم من هم أكثر استضعافاً. وفي حين يجب علينا الإحجام عن الدخول في نقاش سياسي، فلا يعني ذلك أننا صامتون؛ إذ يقوم الاتحاد الدولي بإثارة القضايا ذات الاهتمام مباشرة مع السلطات، أو على نطاق أوسع عند الاقتضاء. ومبدأ الاستقلال لدينا هو سرّ ضمان عمل الجمعيات الوطنية بشكل مستقل، وفي المجالات التي تشتد فيها الحاجة، مهما كانت مشقة العمل في تلك المجالات. ومن بين تلك المجالات الصعبة الالتزامات الواردة في سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة، لا سيما «مساعدة المهاجرين العائدين» و«تخفيف ضغوط الهجرة على بلدان المنشأ». وتلك مجالات حساسة نظراً لمخاطر ربط الجمعيات الوطنية بالجهود التي تبذلها الدول لتنظيم الهجرة، في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويمكن أن يكون ارتفاع مستويات الهجرة مؤشراً للمشاكل التي يمكن معالجتها من خلال برامج تعزيز القدرة على الصمود أو البرامج الإنمائية. وإنه لأمر حيوي أن تهدف هذه البرامج إلى معالجة قضايا التنمية بدلاً من محاولة الحد من الهجرة، وأن يجري اتخاذ قرارات المساعدة على أساس الحاجة وحدها.

وتعترف هذه الاستراتيجية بأن الجمعيات الوطنية يمكن أن توفر دعماً إنسانياً أساسياً للمهاجرين في مجالات بالغة الحساسية، مثل العمليات المتعلقة بمرحلة ما قبل العودة وما بعدها. ونظراً لتعدد كل حالة، فإنها تحث على توخي الحذر لكي تكون المشاركة قائمة على تقييم دقيق للاحتياجات يُجرى بإرادة حرة وموافقة مستنيرة من المهاجرين المعنيين بحيث يوفر فرصاً لإثارة القضايا الإنسانية مع السلطات، مع الامتنال الكامل للمبادئ الأساسية للحركة وسياساتها.

إشراك المهاجرين في وضع البرامج الإنسانية

تنص سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة على أنه «يمكن للجمعيات الوطنية أن تختار أساليب مختلفة لمساعدة المهاجرين وحمايتهم. فتركز بعضها على المهاجرين من خلال برامج أو مشاريع تستهدفهم بصفة خاصة، بينما تُشرك جمعيات أخرى المهاجرين في برامجها ومشاريعها الإنسانية العامة وتعالج احتياجات ومواطن ضعف السكان بتنوعهم». وتضطلع الجمعيات الوطنية ببرامج متخصصة وموجهة للمهاجرين في مجموعة من السياقات، كما يتضح من الدراسة العالمية التي أجراها الاتحاد الدولي عام ٢٠١٦ حول المبادرات الفعالة^٩ ومن الأقل شيوعاً أن تأخذ البرامج الموجودة في اعتبارها الاحتياجات ومواطن الضعف الفريدة للمهاجرين من أجل ضمان حصولهم على جميع الخدمات. ويكتسي ذلك أهمية أساسية إذ أن برامج المساعدة والخدمات الصحية وإعادة الروابط العائلية توفر للمهاجرين فرصة ثمينة لطلب مزيد من المساعدة والدعم. وينطبق ذلك بشكل خاص على المهاجرين غير النظاميين أو ضحايا الاتجار بالبشر الذين قد لا يلتمسون المساعدة إلا عندما تشتد إليها الحاجة. وبغض النظر عن نوع البرامج، يتعين على الاتحاد الدولي تعزيز المشاركة والمساءلة المجتمعية، وضمان حصول المهاجرين على فرصة الحديث عن مشاكلهم وشواغلهم. كما يجب علينا أن نهيب الظروف التي تتيح لهم التعبير عن آرائهم وضمان استرشاد عملنا الإنساني بحاجاتهم وشواغلهم.

٩ الاتحاد الدولي، مبادرات فعالة لتعزيز قدرة المهاجرين على الصمود: متاحة عبر الرابط: <http://media.ifrc.org/global-review-on-migration/>

سادساً: الاستراتيجية العالمية بشأن الهجرة: الحد من مواطن الضعف وتعزيز القدرة على الصمود

تحدد هذه الاستراتيجية هدفاً أسمى وتضع ثلاثة أهداف استراتيجية بالإضافة إلى ثلاثة إجراءات تمكينية تصف كيفية تحقيقنا لهذه الأولويات. وتعرف الأهداف الاستراتيجية والإجراءات التمكينية مجموعة من النتائج التي يتعين علينا تحقيقها، واتجهاً لبلوغ هذه الغاية، والأولويات الرئيسية للسنوات الخمس المقبلة.

الغاية:

أن يجد المهاجرون، في كل مرحلة من مراحل رحلتهم وبغض النظر عن وضعهم القانوني، أن الاتحاد الدولي على استعداد لتلبية احتياجاتهم وأنه يسعى إلى تحسين قدرتهم على الصمود، والدفاع عن حقوقهم.

الهدف الاستراتيجي ١: إنقاذ الأرواح وصون الكرامة

يتلقى المهاجرون، بغض النظر عن وضعهم القانوني، المساعدة الإنسانية والحماية اللازمة في كل مراحل رحلتهم ويشمل ذلك تلبية الاحتياجات الخاصة لأشد المهاجرين ضعفاً.

النتائج	الاتجاه الاستراتيجي	الإجراءات ذات الأولوية
١- حصول المهاجرين، بمن فيهم المهاجرين غير النظاميين، على مساعدة ومعلومات مفيدة والاستفادة من نظم الإحالة إلى خدمات أخرى، وذلك في أماكن استراتيجية على طرق الهجرة أو في المناطق التي يُسجل فيها أعداد كبيرة من المهاجرين.	تقوم الجمعيات الوطنية بتوسيع نطاق العمل من أجل تحديد الاحتياجات وتلبيتها على طول مسارات الهجرة. وطوال فترة تنفيذ الاستراتيجية، سيزداد عدد الجمعيات الوطنية المشاركة في العمل لفائدة المهاجرين والحريصة على تقديم برامج تتماشى مع مواطن القوة الأساسية للحركة: أي توفير الغذاء والمأوى والمواد غير الغذائية، والصحة، والمعلومات ونظم الإحالة، وإعادة الروابط العائلية.	• تحدد الجمعيات الوطنية والمكاتب الإقليمية للاتحاد الدولي الاحتياجات ومواطن الضعف الأساسية، بما في ذلك في مناطق الحدود. وبحلول عام ٢٠٢٢، ستصل نسبة الجمعيات الوطنية التي تجري عمليات تقييم للاحتياجات وتدرج موضوع الهجرة في خططها الاستراتيجية إلى ٧٥٪ من إجمالي الجمعيات الوطنية. • تزايد عدد الفروع المحلية للجمعيات الوطنية القادرة على توفير الخدمات المناسبة للمهاجرين، لا سيما في المناطق الحدودية أو المناطق التي توجد فيها أعداد كبيرة من المهاجرين المحتاجين. • تضمن الجمعيات الوطنية إتاحة الخدمات الحالية للمهاجرين وتراعي اعتبارات الهجرة في أنشطتها الحالية. • تُزيد الجمعيات الوطنية من الخدمات المقدمة إلى المهاجرين حسب الاقتضاء، وتستهدف المهاجرين وفئات السكان المضيفة المستضعفة، وتضمن إدماج المهاجرين غير النظاميين. وسُيُنظر فيما إذا كان من الممكن ومن المناسب تقديم الخدمات بما يتماشى مع مواطن القوة الأساسية للحركة المتعلقة ببرامج الهجرة. • تنشئ الجمعيات الوطنية آليات للإحالة كجزء من خدمات أخرى أو كنشاط بحد ذاته. مع تزويد المتطوعين والموظفين بالتدريب الذي يؤهلهم للقيام بذلك.
٢- يستطيع المهاجرون إعادة علاقاتهم بعائلاتهم والحفاظ عليها. تتضاءل حالات انفصال العائلات ويتعزز لم شمل الأسر ويصبح أسهل.	تعمل الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي مع اللجنة الدولية لتعزيز خدمات إعادة الروابط العائلية، وتطرح حلولاً مبتكرة لتحقيق نهج متسق وقائم على الجودة لاسيما على طول مسارات الهجرة. وتولى عناية خاصة لاحتياجات الفئات المستضعفة مثل القاصرين غير المصحوبين بذويهم.	• تقدم الجمعيات الوطنية خدمات إعادة الروابط العائلية وتتأكد من تلبية الاحتياجات المحددة على نطاق أوسع إما عن طريق الجمعيات الوطنية أو من خلال آليات الإحالة. وستعمل أمانة الاتحاد الدولي مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الدمج الاستراتيجي لأنشطة إعادة الروابط العائلية ضمن أنشطة التنمية التنظيمية والاستجابة التشغيلية وخططها الاستراتيجية، مع الاضطلاع بأنشطة المناصرة لضمان لم شمل الأسر حيثما أمكن. • تتقاسم الجمعيات الوطنية الممارسات الفعالة من أجل إقامة صلات إقليمية وعبر إقليمية، ومن بينها أنظمة تتيح التبادل السري والأمن للمعلومات على طول طرق الهجرة. وستواصل اللجنة الدولية والوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة لها الاضطلاع بدور رائد وتنسيقي في هذا المجال ودعم شبكة الروابط العائلية. • استراتيجية جديدة بشأن إعادة الروابط العائلية تسري اعتباراً من عام ٢٠١٩ من أجل تعزيز أنشطة إعادة الروابط العائلية للمهاجرين، بمن فيهم المهاجرون المفقودون. ويشمل ذلك التركيز على التعاون عبر الأقاليم على طول مسارات الهجرة والنهوض المتكاملة التي تشمل الوقاية والبحث عن المفقودين ودعم أسر المفقودين.

النتائج	الاتجاه الاستراتيجي	الإجراءات ذات الأولوية
٣- يحصل المهاجرون على خدمات المساعدة الطبية وغيرها من خدمات الصحة وفقاً لاحتياجاتهم.	يعزز الاتحاد الدولي تقديم الرعاية الصحية و/أو خدمات الإحالة من أجل إنقاذ الأرواح، والتخفيف من المعاناة، ويصبح تقديم هذه الخدمات بمثابة نقطة انطلاق أساسية للعمل مع المهاجرين.	- تستطيع الجمعيات الوطنية تزويد المهاجرين بخدمات الإسعافات الأولية والرعاية الصحية الأساسية لحالات الطوارئ، والصحة العقلية، والدعم النفسي الاجتماعي، أو إحالتهم إلى هذه الخدمات. - إعداد دورات التدريب وتقديمها لضمان تمكّن المهاجرين، بمن فيهم المهاجرين غير النظاميين، من الحصول دائماً على خدمات متاحة ومُرضية للرعاية الصحية التي تقدمها الجمعيات الوطنية وتسهيل إحالتهم إلى خدمات أخرى حسب الاقتضاء. - تدريب العاملين الصحيين والمتطوعين على الكشف عن مسائل الحماية الرئيسية للمهاجرين، بما في ذلك الاتجار بالبشر، والتمكّن من إحالتهم إلى الخدمات المناسبة. - قيام الجمعيات الوطنية بالمناصرة لدى السلطات وتوفير كل الخدمات الصحية وضمان حصول المهاجرين عليها.
٤- يتلقى المهاجرون وكذلك اللاجئين المساعدة والحماية خلال حركات نزوح السكان الكبيرة المفاجئة.	يعزز الاتحاد الدولي نشاطه خلال حركات نزوح السكان الكبيرة، داخل المخيمات وخارجها، ساعياً إلى تحسين الجودة وتعزيز القدرات ومراعاة الاحتياجات الأطول أجلاً لفئات المهاجرين. وتُدمج أنشطة الحماية في هذه العمليات.	- يجري استعراض أدوات الاستجابة العاجلة للجمعيات الوطنية لتكييفها مع احتياجات الأعداد الكبيرة من المهاجرين، وتؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى دعم سبل كسب الرزق والتعليم، واحتياجات المهاجرين غير النظاميين. - يعمل الاتحاد الدولي مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تعزيز أنشطته في مجال الحماية لضمان دمج الحماية ضمن عمليات الاستجابة، وتحسين فهمه للمخاطر المتعلقة بالحماية، وتعزيز استجابته المناسبة والإحالة إلى خدمات أخرى. - يضع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر خطط استجابة لحالات الطوارئ تشمل بدء وقوع حالة الطوارئ مع رؤية أطول أجلاً من أجل المهاجرين تراعي احتمال أن يطول أجل النزوح، وبذل الجهود لتعزيز قدرة المهاجرين على الصمود، فضلاً عن تهيئة الفرص للإدماج والاحتواء الاجتماعيين.

الهدف الاستراتيجي ٢: إتاحة ظروف العيش الآمن ومقومات الصمود

تأمين الاحتياجات والتطلعات والمستحقات الواجبة للمهاجرين ولجماعاتهم المحلية، وجعلهم أكثر قدرة على الصمود.

النتائج	الاتجاه الاستراتيجي	الإجراءات ذات الأولوية
١- يصبح المهاجرون أفضل معرفة بحقوقهم وبالمخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها، وذلك من أجل ضمان اتخاذهم للقرارات المتعلقة بالهجرة طوعاً، وبشكل آمن، وعن علم، مع اتخاذ إجراءات للتخفيف من المخاطر المحتملة.	تقوم الجمعيات الوطنية، بمساعدة من أمانة الاتحاد الدولي، بتكييف وتوسيع نطاق البرامج من أجل تقديم المعلومات للمهاجرين لضمان حصولهم على معلومات صحيحة وذات مصداقية عن حقوقهم وعن المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها في رحلاتهم، بما في ذلك قبل المغادرة وخلال العبور ولدى الوصول، الأمر الذي يساعدهم على إيجاد طرق لإدارة المخاطر وزيادة قدرتهم على الصمود. وسيجري تحويل ذلك إلى خدمة أساسية خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية	• يتم تبادل أفضل الممارسات المستخلصة من برامج ما قبل المغادرة بين مختلف مكونات الاتحاد الدولي، للتأكد من أن المهاجرين، وحتى من سيصبحون مهاجرين غير نظاميين، على علم بحقوقهم وبالمخاطر المحتملة. • يتم تبادل ونشر أفضل الممارسات المتعلقة بتوفير المعلومات والمشاركة المجتمعية والمساءلة من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى المهاجرين. وستشكل المعلومات عن الخدمات التي تقدمها جهات فاعلة أخرى والإحالة إلى هذه الخدمات عنصراً أساسياً من المعلومات المقدمة. • يحصل المهاجرون بشكل منهجي على كل الخدمات لضمان اطلاعهم الفعلي على كل المعلومات. وكلما كان ذلك ممكناً، وقماشياً مع المبادئ التوجيهية والممارسات السليمة، يمكن أيضاً إشراكهم في العمل كموظفين وكممتطوعين.
٢- زيادة القدرة على الصمود لدى الأفراد والمجتمعات المحلية التي يرتفع فيها معدل الهجرة.	يجوز للجمعيات الوطنية أن تضطلع ببرامج تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في المناطق التي يرتفع فيها معدل الهجرة، وذلك لكي تتمكن هذه المجتمعات من التعافي من الأزمات والصدمات، وتتأهب لوقوعها والتصدي لها. ويجري الاضطلاع بمثل هذه الأنشطة على أساس من الإنسانية وعدم التحيز بغرض الحد من الأسباب التي تغذي مواطن الضعف وليس بهدف مراقبة الهجرة.	• يوسع الاتحاد الدولي من مشاركته في الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بتعزيز القدرة على الصمود والهجرة من أجل تحسين فهم دوافع الهجرة السلبية، وفهم قدرة برامج تعزيز القدرة على الصمود على الحد من مثل هذه الدوافع، وذلك بغرض وضع الاتحاد الدولي لنهج وإرشادات متناسقين لتمكين الجمعيات الوطنية من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المشاركة وضمان فعالية البرامج وملاءمتها وجدواها. • قد تشمل برامج تعزيز القدرة على الصمود مجموعة من الأنشطة المختلفة، مثل المبادرات المجتمعية لتعزيز سبل كسب الرزق وبرامج الحد من مخاطر الكوارث، وبرامج تعزيز الأمن الغذائي، والرعاية الصحية الأولية المتكاملة؛ وتحسين الإمداد بالماء وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. • لن تؤدي الجمعيات الوطنية، بصفها كيانات إنسانية مساعدة للسلطات العامة أو غيرها، أي دور في مراقبة الهجرة. ويكون اضطلاعها بأي برنامج لتعزيز القدرة على الصمود وفقاً للمبادئ الأساسية.

النتائج	الاتجاه الاستراتيجي	الإجراءات ذات الأولوية
٣- احترام حقوق المهاجرين العائدين وسلامتهم وكرامتهم، ومعالجة احتياجاتهم.	يذّكر الاتحاد الدولي الدول بالتزاماتها فيما يتعلق باحتياجات المهاجرين وحقوقهم أثناء عمليات العودة. ويجوز للجمعيات الوطنية أن توفر خدمات إنسانية خلال فترة ما قبل المغادرة أو بعد العودة، على أساس مبدئي الإنسانية وعدم التحيز دون المساس بالمبادئ الأساسية.	• ستواصل جميع مكونات الحركة الحوار السياسي ووضع توجيهات سياسية بشأن دورها في عمليات العودة، بهدف مساعدة الجمعيات الوطنية على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المشاركة؛ مع ضمان التوجيه القوي حينذاك؛ واستخلاص الدروس من المشاركة. • لن تؤدي الجمعيات الوطنية، بصفتها كيانات إنسانية مساعدة للسلطات العامة أو غيرها، أي دور في أي إجراء قسري قد يتخذ أو في مراقبة الهجرة أو قبول مهام قد تتعارض مع سياسة الحركة أو مبادئها الأساسية. • قد تعمل الجمعيات الوطنية مع السلطات في كل من الدول التي تعيد اللاجئين إلى بلدانهم أو دول العودة بشأن المسائل الإنسانية لضمان احترام احتياجات المهاجرين والحفاظ على حقوقهم وصون كرامتهم خلال عمليات العودة وفقاً للقانون الدولي، لا سيما مبدأ عدم الإعادة القسرية. كما يجوز للجمعيات الوطنية أن تقدم المساعدة الإنسانية للمهاجرين خلال فترة ما قبل المغادرة أو بعد العودة. ويجري ذلك على أساس التحقق من الامتثال للقانون، وإجراء تقييم دقيق للاحتياجات، وتقييم قدرة الجمعية الوطنية وموازنة المخاطر، بما في ذلك ما يُستشعر من مخاطر. ويتعين عليها عند القيام بذلك أن تنسق مع المكونات الأخرى للحركة، بما يضمن تماسك نهج الحركة بأقصى قدر ممكن.

الهدف الاستراتيجي ٣: تشجيع إدماج المهاجرين في المجتمع

تتلقى المجتمعات المحلية الدعم لتعزيز الاندماج الاجتماعي واحترام التنوع، وكسر الحواجز وإزالة المفاهيم الخاطئة.

النتائج	الاتجاه الاستراتيجي	الإجراءات ذات الأولوية
١- يتمكن المهاجرون من الحصول على المعلومات والاستفادة من الموارد والفرص المتاحة في المجتمعات المحلية الجديدة التي انضموا إليها.	تساعد الجمعيات الوطنية المهاجرين على الاندماج في المجتمعات الجديدة، أو على إعادة إدماج العائدين منهم، وذلك من خلال توفير المعلومات والمساعدة والخدمات المصممة وفقاً لسياقاتهم واحتياجاتهم، ومساعدتهم على الحصول على مستحقاتهم، والمناصرة من أجل الحفاظ على حقوقهم.	- تتولى الجمعيات الوطنية، حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً، تقديم الخدمات أو إحالة المهاجرين إلى خدمات التدريب على تعلم اللغات واكتساب المهارات، ودعم الإدماج والتعليم وسبل كسب الرزق وفرص العمل، ومساعدتهم على الحصول على الخدمات الصحية والنفسية الاجتماعية. - تتولى الجمعيات الوطنية تقديم الخدمات أو إحالة المهاجرين إلى خدمات المعلومات والمساعدة القانونية وأشكال الدعم الأخرى لمساعدتهم على الاستفادة من البرامج والخدمات. - تدعو الجمعيات الوطنية إلى استفادة المهاجرين من المستحقات والخدمات بما في ذلك إدراج المهاجرين ضمن السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالصحة العامة. وتقوم الجمعيات الوطنية، عند الاقتضاء، بمناصرة حق المهاجرين في العمل.
٢- يشعر المهاجرون بأنهم مقبولون في المجتمعات المحلية ويشاركون فيها، وأن تفاعلهم مع السكان المحليين مفيد ومستمر.	تقوم الجمعيات الوطنية بتكثيف الجهود لبناء الثقة لدى المجتمعات المحلية المضيفة، وفهم المهاجرين، ومن فيهم المهاجرون العائدون، والتعاطف معهم. وتكون الجمعيات الوطنية بمثابة حلقة الوصل بين المهاجرين والمجتمعات المحلية، ونستخدم رأينا وتأثيرنا لكسر الحواجز واستئصال المفاهيم الخاطئة.	- تعتمد الجمعيات الوطنية نهجاً شمولياً في وضع برامج تركز على المهاجرين، وتتأكد من أن المجتمعات المحلية المضيفة المستضيفة تستفيد أيضاً من هذه البرامج. - تقديم الدعم إلى الجمعيات الوطنية لكي تتخذ إجراءات على مستوى المجتمعات المحلية وفي وسائل الإعلام الوطنية والمحلية، سعياً إلى التأثير في مواقف الجمهور تجاه المهاجرين والتصدي للتصورات الخاطئة بشأنهم. - إقامة الجمعيات الوطنية شراكات مع منظمات وطنية ومحلية، ومن بينها المجموعات الشعبية والطوعية، من أجل التشجيع على قبول المهاجرين.

سابعاً: طريقة عملنا

الإجراء التمكيني ١: بناء جمعيات وطنية قوية

النتائج	الاتجاه الاستراتيجي	الإجراءات ذات الأولوية
١- تعزيز معرفة الجمعيات الوطنية وقدرتها بشأن تقييم احتياجات المهاجرين، وتبليتها بفعالية، وقياس مستوى تأثيرها.	تقوم الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي بإعداد المعلومات والتدريب والدعم التقني لتمكين الجمعيات الوطنية من تقديم الخدمات إلى المهاجرين فضلاً عن تكييف البرامج وابتكار برامج أكثر فعالية.	- طوّرت مجموعة أدوات للجمعيات الوطنية بشأن الهجرة بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر للمساعدة على ضمان حصول الجمعيات الوطنية على الإرشاد والدعم اللازمين لتنفيذ الاستراتيجية. ويشمل ذلك توجيهات بشأن تقييم الاحتياجات، ودمج الهجرة والحماية في الأنشطة الإنسانية الجارية، إلى جانب اعتبارات رئيسية أخرى. - تكييف تقييم الاحتياجات والأدوات الأخرى، حسب الضرورة، كي تستهدف بشكل مباشر المهاجرين، ومنهم الذين ربما كان من الصعب تحديدهم بطريقة أخرى. - الاستمرار في عرض المبادرات الفعالة في مجال الهجرة وتوسيع نطاقها، وتبادل النتائج بحيث تستطيع الجمعيات الوطنية التعلم من بعضها في وضع برامج فعّالة للمهاجرين بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين. - مساعدة الجمعيات الوطنية في جمع البيانات بشكل منهجي لاستخدامها في الرصد والتقييم، وفي المناصرة التي تقوم على الأدلة. - تقديم التوجيهات لمساعدة الجمعيات الوطنية في دمج احتياجات المهاجرين في البرامج القائمة.
٢- تدرك الجمعيات الوطنية مواطن ضعف المهاجرين على طول مسارات الهجرة، وتساهم في التصدي لها بشكل جماعي.	تقوم الجمعيات الوطنية بتنمية تعاونها مع الجمعيات الوطنية الشقيقة على طول مسارات الهجرة من أجل تعزيز تبادل التحليلات والفرص المتاحة لوضع برامج متناسقة (أو مشتركة عندما يكون ذلك ممكناً)، والاستفادة من إمكانيات التمويل.	- تعزيز قدرات فروع الجمعيات الوطنية في المواقع الرئيسية على مسارات الهجرة من أجل تحسين الخدمات المقدمة إلى المهاجرين والمجتمعات المضيفة. - دعم الجمعيات الوطنية لتمكينها من توسيع نطاق برامجها، لا سيما في المجالات التي تُعتبر أساسية للاتحاد الدولي، وكذلك في تقديم الاستجابات المنسقة أو الاستجابات الإقليمية. - إجراء الجمعيات الوطنية الشقيقة عمليات تقييم/زيارات مشتركة لتعزيز التفاهم والتبادل بين الأقران والتعلم منهم، وإتاحة المزيد من فرص التعاون. - استعراض دور شبكات الجمعيات الوطنية (مثل شبكة الهجرة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (APMN)، ومحفل تعاون الصليب الأحمر الأوروبي حول شؤون اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين (PERCO))، للاطلاع على عملها وربما توسيع نطاقه ليشمل مناطق أخرى.

التائج	الاتجاه الاستراتيجي	الإجراءات ذات الأولوية
٣- يدرك المتطوعون والموظفون، حتى على مستوى القيادة، المخاطر التي يتعرض لها جميع المهاجرين ومواطنيهم، ومساعدتهم على القيام بدور فاعل في التصدي لها.	تسعى الجمعيات الوطنية إلى تحسين وتوسيع نطاق التوعية بقضايا الهجرة داخل الجمعية، وبالدور الذي تؤديه الحركة في معالجتها، وتدريب الموظفين والمتطوعين في الخطوط الأمامية وعلى مستوى الفروع فيما يتعلق بتعداد المهاجرين أياً كانوا، ودعمهم وإحالتهم.	• تنفيذ حملة إعلامية داخلية لتوعية الجمعيات الوطنية بضرورة العمل مع المهاجرين، بمن فيهم المهاجرين غير النظاميين، وكيف يمكن مواجهة ذلك بطريقة تراعي الوضع السياسي الحساس. • تضع الجمعيات الوطنية معايير دنيا لدعم الموظفين والمتطوعين العاملين في مجال الهجرة والإشراف عليهم. • اطلاع المتطوعين والموظفين على نقاط ضعف المهاجرين، وتعلمهم طريقة تكييف البرامج لجعلها متاحة للمهاجرين أو لتسهيل إحالتهم إلى خدمات أخرى. • يعرف المتطوعون والموظفون ما هي التزامات الحركة في مجال الهجرة، ونطاق العمل في هذا المجال، وكيف تُطبق المبادئ الأساسية فيه.
٤- يعبر الموظفون والمتطوعون في الجمعيات الوطنية عن قيم القبول والتنوع التي يودون إرساءها في المجتمع.	تسعى الجمعيات الوطنية، من خلال التدريب والتوعية وكذلك السعي إلى توظيف المهاجرين والأفراد من الأقليات، إلى أن تصبح أكثر تنوعاً وتسامحاً وانتباهاً لوجود المهاجرين ولحاجاتهم.	• وضع ونشر مجموعات للتدريب والدعم يمكن تكييفها وفقاً لسياقات محددة، تساعد الجمعيات الوطنية على توجيه موظفيها. • تقوم الجمعيات الوطنية بتحديد واستهداف مكاتب الفروع أو المناطق التي تحتاج بشكل خاص للتدريب على احترام التنوع والدعم في دمج المهاجرين. • تتابع الجمعيات الوطنية التوظيف بطريقة تستهدف وتشجع بشكل خاص مشاركة المهاجرين والأقليات.

الإجراء التمكيني ٢: تنفيذ الدبلوماسية الإنسانية وإقامة الشراكات

النتائج	الاتجاه الاستراتيجي	الإجراءات ذات الأولوية
١- المناصرة القائمة على الأدلة والحقوق تساهم في تحسين أمن المهاجرين ورفاههم في جميع البلدان التي يقدم فيها الاتحاد الدولي خدمات المساعدة والحماية والدعم.	تنظم الجمعيات الوطنية بالتعاون مع أمانة الاتحاد الدولي حملات المناصرة المناسبة القائمة على الأدلة والحقوق من أجل دعم المهاجرين.	- استثمار الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي في نظم تهدف إلى توثيق وجمع وتبادل المعلومات والشهادات عن العمل مع المهاجرين. ويشمل ذلك عدد ونوع القضايا المتعلقة بالأمن والحماية، والحلول المقترحة على الصعيدين الوطني والدولي. - تتيح أمانة الاتحاد الدولي إمكانية تنفيذ المزيد من أنشطة المناصرة المشتركة على شبكة الهجرة، عبر تنسيق الاتصالات والسياسات وحملات المناصرة الجماعية، لا سيما على المستوى الإقليمي. - يضع الاتحاد الدولي نظاماً منيعة لضمان حماية البيانات وعدم كشف المعلومات الحساسة، فضلاً عن نظم واضحة للحصول على موافقة واعية بحيث يمكن متابعة المناصرة دون تعريض المهاجرين للخطر. - تقوم أمانة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية بتنسيق مبادرات المناصرة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان اتباع نهج متماسك في الحركة.
٢- يتيح تعزيز المناصرة على الصعيدين الدولي والإقليمي إمكانية حدوث تغييرات إيجابية لصالح المهاجرين، بمن فيهم المهاجرين غير النظاميين، بحيث يمكن تلبية الاحتياجات الإنسانية واحترام الحقوق.	تعزز أمانة الاتحاد الدولي، عبر تعاونها مع الجمعيات الوطنية والمكاتب الإقليمية للاتحاد الدولي في العواصم الاستراتيجية، من تأثير دبلوماسيتها الإنسانية في وضع السياسات العالمية والإقليمية، مثل «الاتفاق العالمي بشأن الهجرة»، وذلك أمرٌ مطلوب في منتهيات السياسة المؤثرة رفيعة المستوى.	- تعرض أمانة الاتحاد الدولي قدرات وتأثير الشبكة لدى الحكومات في العواصم الاستراتيجية، من خلال مكاتب التنسيق التابعة لها، و«صفة المراقب» في الأمم المتحدة وفي منتهيات دولية أخرى، سعياً إلى تحقيق تغييرات إيجابية لصالح المهاجرين غير النظاميين. - تقوم أمانة الاتحاد الدولي، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية في مختلف المناطق، بالاستثمار في القدرة على التحليل والمراجعة ووضع السياسات المتعلقة بقضايا حساسة ومعقدة مثل موضوع العودة، وسياسات النقل إلى الخارج، والعلاقة المتبادلة بين المبادئ الأساسية للحركة والهجرة.
٣- تكثيف الجمعيات الوطنية لحوارها مع الحكومات حول الهجرة باعتباره جزءاً من دورها كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني.	تُكثف الجمعيات الوطنية حوارها طويل الأجل وتبادلها مع الحكومات بشأن حقوق ومواطن ضعف المهاجرين المتنوعين بمن فيهم العائدين إلى بلدانهم.	- تُقيم الجمعيات الوطنية حواراً مع سلطاتها على جميع المستويات وتمارس معها دبلوماسية إنسانية بشأن حقوق جميع المهاجرين واحتياجاتهم استناداً إلى أدلة وتجارب مستقاة من برامجها. - تباشر الجمعيات الوطنية وتواصل النقاش مع الحكومات بشأن أدوارها من أجل دعم المهاجرين ومبادئها الأساسية. ويشمل ذلك إمكانية إبرام مذكرات تفاهم تتعلق بالإجراءات اللازمة في حالة زيادة توافد المهاجرين فضلاً عن خدمات الهجرة الأخرى. - تسعى أمانة الاتحاد الدولي إلى تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية في المساهمة في النقاشات حول السياسات الوطنية عبر توفير السياسات والإرشادات والأدوات وسبل الدعم التي يمكن تكييفها وفقاً لمختلف الأوضاع.

النتائج	الاتجاه الاستراتيجي	الإجراءات ذات الأولوية
٤- تمكّن الاتحاد الدولي من توسيع وتعزيز شبكة الشراكات الداعمة لبرامج وحملات مناصرة أشد فعالية، فضلاً عن الاستفادة من فرص تمويل ذات بُعد استراتيجي أكبر.	تسعى أمانة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية الرئيسية إلى وضع استراتيجية بشأن الهجرة بمشاركة خارجية فاعلة.	- تعمل أمانة الاتحاد الدولي مع الجمعيات الوطنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتحديد الجهات التي يجب إقامة شراكات معها في المجال التشغيلي وفي مجالي المناصرة والتمويل. - يقوم الاتحاد الدولي باستعراض دوره في مجال الهجرة وتحديد الطرق الرامية إلى تكييف علاقاته مع الوكالات المكلفة بموضوع الهجرة، من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من هذه العلاقات في وضع البرامج وحملات المناصرة والتمويل من أجل عمل الاتحاد الدولي مع المهاجرين، مع ضمان التعاون الوثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيثما كان ذلك ملائماً. - يتابع الاتحاد الدولي التمويل الخارجي لتوسيع نطاق صندوق الهجرة التابع له، سعياً إلى تعزيز الاستقلال.
٥- يحظى الاتحاد الدولي بالاحترام لدوره وتحليلاته ومواقفه المتعلقة بسياسات الهجرة.	تعزز أمانة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية من نطاق وجودة المشاركة الاستراتيجية والسياسية للاتحاد الدولي.	- تسعى القيادة العليا لأمانة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية إلى زيادة مشاركتها الخارجية مع الحكومات، والوكالات الرئيسية في مجال الهجرة، والمنظمات المتعلقة بسياسات الهجرة، والتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان اتباع نهج متماسك للحركة. - تقوم أمانة الاتحاد الدولي، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية في مختلف المناطق، بالاستثمار في القدرة على التحليل ووضع السياسات المتعلقة بقضايا حساسة ومعقدة تتعلق بالهجرة، والتأثير في جدول الأعمال الاستراتيجي الأوسع حول الهجرة، مع ضمان اتباع نهج متماسك للحركة حيثما كان ذلك ملائماً.

الإجراء التمكيني ٣: العمل بشكل فعال كاتحاد دولي

النتائج	الاتجاه الاستراتيجي	الإجراءات ذات الأولوية
١- تؤدي أمانة الاتحاد الدولي دوراً قيادياً قوياً في الداخل من أجل ضمان تنفيذ الجمعيات الوطنية، جماعياً وفردياً، للأولويات المحددة على نطاق الاتحاد الدولي.	تعزيز القيادة والتعاون داخل الاتحاد الدولي وعلى نطاق الحركة، والحوار بين الأمانة والأقاليم، وتقليل الفصل الحالي بين مجالات المساعدة والحماية والمناصرة بشأن الهجرة بفضل توفير الموارد المناسبة للأمانة والمكاتب الإقليمية.	• تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة بشأن موضوع الهجرة، ويشمل ذلك وضع استراتيجية للحركة خاصة بالهجرة. • مراجعة المسؤوليات وعمليات المساءلة (القيادة والإدارة) على نحو يتيح بث رؤية واستراتيجية خاصة بالهجرة بين الأعضاء. • تحديد وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بمختلف الوظائف الخاصة بموضوع الهجرة مع إيلاء اهتمام خاص لتوزيع الأدوار بين جنيف والمناطق. • توظيف العدد الكافي من الموظفين الذين يتمتعون بالكفاءات اللازمة في جنيف وفي المكاتب الإقليمية ومكاتب التنسيق لتقديم الدعم التقني والتوجيهات الاستراتيجية. • زيادة الاستثمار في قدرات الاتحاد الدولي على المستويات الإقليمية من أجل تحديد موقف المنظمة في الخارج، والمشاركة في النقاشات الاستراتيجية، ودعم الجمعيات الوطنية، وإقامة شراكات. • نشر قائمة الخبراء في مجال الهجرة وتوسيعها تدريجياً تبعاً للدروس المستخلصة. • دعم الشبكات الإقليمية وتعزيزها لتقديم التوجيهات الاستراتيجية، وتيسير الاستفادة من الدروس المستخلصة والخبرات فيما بينها. • يقوم فريق الهجرة في جنيف، والجهات المنسقة الإقليمية ومكاتب التنسيق بإعداد وتوفير التدريب والأدوات اللازمة للجمعيات الوطنية من أجل العمل مع المهاجرين غير النظاميين، ويشمل ذلك العمل مع الحكومات و/أو الاضطلاع بأنشطة المناصرة لكي تعترف بحقوقهم في الحصول على المعلومات والخدمات.
٢- تُنشر رؤية الاتحاد الدولي واستراتيجيته ومواقفه بشأن السياسة العالمية في مجال الهجرة، فعلاً ويكون لها تأثير فعال.	تحدد الأمانة سياسة استراتيجية وقيادة فكرية قوية لتطبيق الأهداف الاستراتيجية وأهدافها في الدبلوماسية الإنسانية، وتستفيد من خبرات الجمعيات الوطنية ودعمها لنشر هذه الأهداف.	• إرساء مواقف وسياسات قوية على الصعيد العالمي تعكس مجال عمل الاتحاد الدولي والمشاغل ذات الأولوية. • تعزيز الحوار مع اللجنة الدولية لضمان نشر رسائل مشتركة ومتكاملة سعياً إلى الحصول على أكبر أثر ممكن لعمل الحركة. • تعزز أمانة الاتحاد الدولي، بدعم من الجمعيات الوطنية ومشاركاتها، القدرة على إعداد ونشر توجيهات بشأن سياسات قوية تتعلق بالقضايا الناشئة في مجال الهجرة ودعم إنفاذها، والعمل بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الدولية، حيثما كان ذلك ملائماً.

النتائج	الاتجاه الاستراتيجي	الإجراءات ذات الأولوية
٣- يستجيب الاتحاد الدولي بسرعة وفعالية لاحتياجات المهاجرين العاجلة ويقوم بالرصد والتقييم وإعداد التقارير على نحو فعال.	التنسيق الفعال للاستجابات لحالات الطوارئ ومنها حركات نزوح السكان الكبيرة، ويشمل ذلك البرامج العامة والبرامج محددة الهدف المخصصة للمهاجرين بما في ذلك برامج المساعدة والحماية.	• تتيح أمانة الاتحاد الدولي التنسيق الفعال وفي الوقت المناسب مع الجمعيات الوطنية وفيما بينها، ومع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، محددة بوضوح الأدوار والمسؤوليات، وتتلقى الجمعيات الوطنية الدعم لضمان امتلاكها القدرات والموارد اللازمة لتقييم الاحتياجات وتبليتها بشكل فعال. • تؤدي أمانة الاتحاد الدولي دوراً قيادياً بانخراطها مع شركاء أساسيين من خارج الحركة، بما في ذلك في قيادة مختلف القطاعات. وكلما كان ذلك ضرورياً ومناسباً، تجري أمانة الاتحاد الدولي حواراً مع الحكومات والجهات الفاعلة المُكلفة من الأمم المتحدة من أجل تحديد الدور الخاص الذي يمكن للاتحاد الدولي الاضطلاع به داخل البلدان وعلى الحدود. • تشمل أعمال الاستجابة البرامج المحددة الهدف المخصصة للمهاجرين، ولكن جميع أنشطة الاستجابة تشمل أيضاً المهاجرين وتضم خدمات المساعدة والحماية. • زيادة المشاركة الاستراتيجية بين الفريق المعني بالهجرة التابع لأمانة الاتحاد الدولي في جنيف وغيره من المهام المعنية بإعداد البرامج والسياسات والإعلام من أجل ضمان الاعتراف بالهجرة كقضية متشعبة ودمجها في البرامج وأنشطة المناصرة والإعلام في الاتحاد الدولي. • تُراعى، منذ بداية الاستجابة، القضايا المتعلقة بسبل كسب المعيشة والقدرة على الصمود في الأمد الأطول بما في ذلك حلول مثل برامج التحويلات النقدية وتوفير المأوى البديل، وذلك من أجل تعزيز صون كرامة الإنسان. • تنشأ أنظمة لجمع المعلومات وتبادلها ونشرها لضمان التنفيذ الفعال للرصد والتقييم والمناصرة والاتصالات والدبلوماسية الإنسانية. • إتاحة الأدوات العالمية وتكييفها للاستجابة الخاصة بالهجرة، مع مراعاة طبيعة عمليات الإغاثة التي غالباً ما تمتد لفترة طويلة.
٤- يمتلك الاتحاد الدولي التمويل الملائم والمستقل اللازم لضمان جودة عملياته واستمرارها على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية	تقدم أمانة الاتحاد الدولي والمكاتب الإقليمية ومكاتب التنسيق قيادة وتوجيهات استراتيجية قوية لمساعدة الجمعيات الوطنية وأمانتها على تحويل ميزان القوى مع المانحين، أي اعتماد استراتيجية لخلق فرص التمويل بدلاً من تنفيذ برامج لأن تمويلها متاح.	• تتعاون أمانة الاتحاد الدولي مع الجمعيات الوطنية الرئيسية في مناطق مختلفة، لوضع وتنفيذ استراتيجية طويلة الأمد لجمع التبرعات، من أجل إيجاد المزيد من مصادر التمويل المستدام لتنفيذ هذه الاستراتيجية. • تكثيف العلاقات الاستراتيجية والحوار المستمر مع الجهات المانحة الرئيسية في مجال الهجرة يساعد الاتحاد الدولي على إكمال عمليات الاستجابة العاجلة، والمشاركة الطويلة الأمد في العمل الموجه نحو تنفيذ المشاريع في هذا المجال، وتحسين القدرات المحلية. • يستكشف الاتحاد الدولي إمكانيات تعزيز صندوق الهجرة من أجل إتاحة التمويل المرن والمستدام للأولويات الاستراتيجية. • تعمل أمانة الاتحاد الدولي مع الجمعيات الوطنية على تطوير نهج قائم على المبادئ يوجه التمويل المؤسسي لأنشطة الهجرة، ليساعد بذلك على ضمان عدم تعارض التمويل مع المبادئ الأساسية للحركة.



المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الاستقلال الحركة مستقلة، وبالرغم من أن الجمعيات الوطنية تعمل كهيئات مساعدة في الخدمات الإنسانية التي تقدمها حكوماتها وتخضع لقوانين بلدانها، إلا أن عليها أن تحافظ دائماً على استقلالها الذاتي بحيث تكون قادرة على التصرف في كل الأوقات وفقاً لمبادئ الحركة.

الخدمة التطوعية الحركة منظمة إغاثة تطوعية لا تبغي الربح بأي شكل من الأشكال.

الوحدة لا يمكن أن تكون هناك سوى جمعية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في البلد الواحد. ويجب أن تكون الجمعية مفتوحة للجميع، وأن يمتد عملها الإنساني إلى جميع أراضي البلد.

العالمية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي حركة عالمية تتمتع فيها كل الجمعيات بوضع متساو وتحمل نفس المسؤوليات وعليها نفس الواجبات في مساعدة بعضها البعض.

الإنسانية إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي انبثقت من الرغبة في إغاثة الجرحى في ميدان القتال دون تمييز، تسعى، بصفاتها حركة ذات طابع دولي ووطني، إلى تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت. وتهدف إلى حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان، وتشجع على التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون وتحقيق السلام الدائم بين جميع الشعوب.

عدم التحيز لا تمارس الحركة أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الوضع الاجتماعي أو الآراء السياسية. وهي تسعى إلى تخفيف معاناة الأفراد وفقاً لاحتياجاتهم فقط، وإلى إعطاء الأولوية لأشد حالات الضيق إلحاحاً.

الحياد لكي تحتفظ الحركة بثقة الجميع، تمتنع عن تأييد أي طرف من الأطراف في الأعمال العدائية أو المشاركة، في أي وقت، في الخلافات ذات الطابع السياسي أو العرقي أو الديني أو الأيديولوجي.

تابعونا من خلال:



لمزيد من المعلومات حول هذه الوثيقة،
يرجى الاتصال بقسم الإعلام بالاتحاد الدولي
لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر